

الأزمة المالية العالمية: معالجات تستلهم بعض قواعد الشريعة الإسلامية

د. محمد الأمين تاج الأصفياء حسن البصري*

مستخلص

تهدف هذه الورقة إلى توكيد أن المعالجات و الوسائل التي تم اللجوء إليها لمعالجة الأزمة المالية العالمية الراهنة تبدو في مجملها ذات جذور و أصول في بعض قواعد الشريعة الإسلامية. وتتبع أهمية مثل هذه الدراسة من خلال مساهمتها في لفت الأنظار إلى بدائل المعالجات الممكنة لأزمات النظام المالي العالمي المتلاحقة من منظور قيمي بديل. ذلك أن المشكلة التي يواجهها العالم والتي تتناولها هذه الورقة بالدراسة تتمثل في غياب الاتفاق على ما يمكن فعله للتصدي للأزمة المالية العالمية الراهنة خلا المزيد من نفس المعالجات التي تم تجربتها من قبل من دون أن تجدي كما يبدو نفعاً. إن الفرضية الأساسية التي تقوم عليها هذه الورقة هي أن الشريعة الإسلامية تقدم المقاربة البديلة الممكنة للتصدي لجذور و منابع مثل هذه الأزمات المالية، و توفر من خلال أساسياتها المعالجات التي قد تقلل من غلواء مخاطر الانهيارات المالية المتكررة في النظام المالي العالمي. و تسعى الورقة من خلال المنهج الوصفي الاستقرائي إلى استخلاص المحاور الأساسية التي تلتقي فيها المقاربات النظرية و المعالجات العملية التي تم تبنيها للتصدي للأزمة المالية العالمية وتداعياتها مع بعض المبادئ الأساسية الحاكمة للنظام المالي الإسلامي. أما أهم المضامين التي يمكن استخلاصها من هذه الدراسة فتتمثل في الحاجة إلى التخلص من المعاملات التي تتضمن الفوائد الربوية و بيع الديون و الغرر في العقود و المعاملات ليتعافى النظام المالي العالمي من الكثير من علله وأمراضه.

* أستاذ المحاسبة والإدارة المالية المشارك، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، جامعة الجزيرة، السودان. Email: tagelasfia@hotmail.com

The International Financial Crisis : Treatments Emulating some of the Precepts of the Islamic Shariah

ABSTRACT

The objective of this paper is to show that many of the treatments and instruments resorted to in the face of the international financial crisis were deeply rooted in some of the precepts of the Islamic Shariah. The importance of the study stems from its contribution in drawing attention to a possible cure to the ills of the international financial system from an alternative perspective. The problem faced by the world and tackled in this paper is the lack of an agreement on a possible way out of this crisis except for more of the same known and failed cures. The main thesis of this paper is that the Islamic Shariah provides an alternative approach to deal with the root causes of such financial crises. The paper adopts a descriptive inductive methodology to draw parallels between the theoretical and practical approaches suggested and adopted to deal with the current international financial crisis and some of the main principles governing the Islamic financial system. The main implications to be drawn indicate a need to get rid of those financial transactions involving interest as usurious transactions, the sale of debt and speculative transactions-all shunned by Islam- as the root causes of the whims and ills of the international financial system.

1- مدخل

بالرغم من قيام البنوك المركزية في الدول الغربية وبعض دول العالم الثالث باستخدام جميع الآليات التقليدية المعروفة في التصدي للأزمة المالية العالمية، إلا أن الأزمة ظلت تراوح مكانها بل وتفاقت لتمتد آثارها إلى القطاعات الإنتاجية الحيوية مهددة بركود اقتصادي، وانهيارات في عدد من القطاعات الحيوية التي تهيمن على الاقتصاد العالمي، وما استتبع ذلك من فقدان لملايين الوظائف عبر قارات العالم المختلفة وأزمات الديون السيادية في كل من دبي واليونان وغيرهما.

لقد ألجأت الأزمة المالية بعض البنوك المركزية وعلى رأسها مجلس الإحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام وسائل غير تقليدية لمواجهة الظروف الاستثنائية بعد أن وقفت جميع الوسائل التقليدية المعروفة، من خفض أسعار الفائدة وضح للسيولة في شرايين النظام المالي من خلال ما عُرفت بسياسات التسهيل الكمي، عاجزة في وجه تلك الأزمة.

EDITORIAL

كما اضطرت الأزمة غلاة المدافعين عن المبادئ الرأسمالية من السياسيين الغربيين إلى تبني معالجات تتعارض تماماً وبعض أهم القواعد الراسخة التي قام عليها الفكر الرأسمالي الغربي. فلما لم يُجد كل ذلك فتياً، تعالت العديد من الدعوات من هنا وهناك تنادي كل قادرٍ للمساهمة باقتراح ما يستلزم من وسائل للخروج من الأزمة. ولعل التاريخ سيحفظ في هذا المنحى تصريحاً للرئيس الأمريكي السابق جورج بوش قال فيه:

" We must welcome good ideas from around the world "

ذلك التصريح الذي لخص حيرة النظام الرأسمالي ومعه العالم كله وانعدام حيلته حيال استفحال الأزمة المالية العالمية أواخر العام 2008م وخلو جعبته من الحلول الممكنة لمجابهة تلك الأزمة.

2-مشكلة الدراسة:

لقد تمثلت المشكلة التي واجهها العالم خلال الأزمة المالية العالمية في غياب الاتفاق على ما يمكن فعله للتصدي للأزمة المالية وتداعياتها في ظل إصرار العالم على إعادة تجريب المجرب من معالجات تعود إلى أيام الكساد العالمي العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي والتي لم توفر كما يبدو حلاً ناجحاً تحول دون تكرار الأزمة. فلم يبق أمام العالم إذاً إلا الانقلاب على القواعد الأساسية الحاكمة للنظام الرأسمالي الغربي والبحث عن الحلول الممكنة من خارج أطره وأيدلوجيته كما تدل على ذلك بعض الدعوات الواردة من هنا وهناك من بعض القادة وأهل الرأي.

3-هدف الدراسة:

من هذا المنطلق تأتي هذه الورقة، وهي تقوم على فرضية أساسية مؤداها أن النظام المالي الإسلامي يستطيع أن يقدم المقاربة البديلة التي يمكنها التصدي لمعالجة الأسباب التي كمنّت وراء الأزمة المالية العالمية التي عايشها العالم أخيراً وما شابهها من أزمات عصفت ببعض الاقتصادات في أقاليم العالم المختلفة، وذلك قياساً على ما بدا من اتجاه العديد من المعالجات غير التقليدية التي تم تبنيها للتصدي لتداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة لمحاكاة بعض القواعد المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية. وفي سبيل ذلك، تسعى الورقة بشكلٍ أساسي لتأكيد أن حل المعالجات والوسائل التي تم اللجوء إليها لمواجهة الأزمة المالية العالمية الأخيرة لها نظائرها المستمدة من القواعد الأساسية للشريعة الإسلامية، الأمر الذي يوحي بأن أي اتجاهٍ لتبني مثل هذه المعالجات بشكل دائم، سيفضي بالضرورة إلى أن تميل قواعد النظام المالي الرأسمالي الغربي إلى محاكاة القواعد الأساسية الحاكمة للنظام المالي الإسلامي القائم على هدي تلك الشريعة.

4-أهمية الدراسة:

EDITORIAL

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال قيامها بلفت الأنظار إلى بدائل المعالجات الممكنة لأزمات النظام المالي العالمي وفق منظور قيمي بديل يعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية استجابة للدعوات التي تكررت في الأونة الأخيرة و التي ما فتئت تدعو الناس- كل الناس- للإسهام في التصدي لبواعث وتداعيات الأزمة المالية العالمية.

5-منهج الدراسة:

في سبيل تحقيق أغراضها المذكورة آنفاً، تعتمد الدراسة على السعي من خلال المنهج الوصفي الاستقرائي لاستخلاص المحاور الأساسية التي تلتقي فيها المقاربات النظرية و المعالجات العملية التي تم تبنيها في مجابهة الأزمة المالية العالمية وتداعياتها مع مجموعة المبادئ الأساسية الحاكمة للنظام المالي الإسلامي. و في سبيل ذلك تقوم الدراسة باستعراض مصادر العلل المفضية إلى الأزمة الراهنة و تشخيصات مثل تلك العلل في المنظور الإسلامي، ثم تنظر في بدائل المعالجات التي تم طرحها لمعالجة كل علةٍ ، و استقراء موضع التقائها مع القواعد الأساسية المستمدة من مبادئ الشريعة الإسلامية.

6- محاور القضية:

تشتمل محاور القضية على ثلاثة أجزاء، يشتمل الجزء الأول منها على النظر في طبيعة الأزمة المالية العالمية الراهنة و تشخيص عللها ومسبباتها. أما في الجزء الثاني فيتم التركيز على بدائل المعالجات التي تم طرحها في مواجهة الأزمة و تداعياتها على مستوى التنظير والمفاهيم و بدائل المعالجات التي تم تطبيقها في الواقع العملي. و نختم الورقة بالجزء الثالث و الأخير الذي يتناول نتائج توصيف كل تلك المعالجات النظرية و العملية، لنخلص من كل ذلك إلى استقراء الاتجاهات المستقبلية لمقترحات التعامل مع الأزمة المالية، واستخلاص نقاط التلاقي بين تلك المعالجات المقترحة والمبادئ الأساسية الحاكمة للنظام المالي الإسلامي.

1-6 في تشخيص الأزمة المالية العالمية:

إن التعريف الشائع لمفهوم الأزمة المالية هو أنها "تتمثل في تحجيم تدفق التمويل (وبخاصة الإقراض) إلى الأسر والمنشآت والوحدات الأخرى المنتجة للسلع والخدمات نتيجة للاضطراب في الأسواق المالية" ، [Jickling (2008)]. أما إذا تجاوز الأمر مرحلة تحجيم تدفق التمويل إلى مرحلة الانقطاع التام لتدفق مثل ذلك التمويل - كما حدث في الأزمة المالية الراهنة - فإن الأمر يكون قد تجاوز مرحلة الأزمة ليلاصق حدود الكارثة.

لقد اختار الاقتصاديون تاريخاً محدداً لبداية الأزمة المالية العالمية الراهنة هو يوم التاسع من آب (أغسطس) 2007م عندما أعلن بنك "بي ان بي باريبا" الفرنسي زيادة ضخمة في سعر الفائدة على القروض التي يمنحها. لكن البداية الحقيقية للأزمة كانت في الولايات المتحدة الأمريكية قبل فترة طويلة من ذلك التاريخ. فخلال الأعوام ما بين 2004م و 2006م رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة

EDITORIAL

الأساسي المرة تلو الأخرى من 1% إلى 5,35%. وكانت نتيجة ذلك أن فشل عدد كبير من الأمريكيين في سداد الأقساط الشهرية المستحقة على قروضهم التي اشتروا بها منازلهم. ومع فشلهم في السداد لاحت بداية أزمة السيولة لدى البنوك، خصوصاً تلك التي كانت تمنح قروضاً بمئات الآلاف بكل سهولة دون التدقيق في قدرة العملاء على سداد هذه الديون. وقد كانت هذه البنوك تفرض في أغلب الأحيان أسعاراً فائدة مرتفعة جداً على هذه القروض لعلها بأن أصحابها لا يستطيعون الحصول على قروض بالطريقة العادية وبأسعار الفائدة المعتادة.

تلك إذاً كانت هي العلة الأولى؛ أسعار فائدة مرتفعة ومدنيين يفتقدون إلى الملاءة المالية ونظام إقراض سهل وغير منضبط ساهم في إنتاج ما يسمى بالقروض الأقل جودة (Sub prime loans) وهي بطبيعتها قروض خطيرة. و تتمثل العلة المشتركة بين من ينتقدون مثل هذه الممارسات و طبيعة التعامل معها من المنظور الاسلامي في ازدياد الإسلام للفائدة عموماً:

[الذين يأكلون الربوا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربوا وأحل الله البيع وحرم الربوا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون* يحق الله الربوا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم] ، [البقرة (275-276)].

وفي تحذير الإسلام من الآثار المترتبة عن عدم الإنهاء عن أكل الربا وانتشاره في المجتمع:
[يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربوا إن كنتم مؤمنين * فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون] ، [البقرة (278-279)].
ثم في دعوة الإسلام إلى مراعاة أصحاب الحاجة و العوز في عمليات الإقراض و الاقتراض:
[وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة] ، [البقرة (280)].

من ناحية أخرى، فقد جرى التساؤل في ظل الأزمة المالية الراهنة حول ما إذا كانت البنوك التي اختارت تحويل قروض الرهن العقاري إلى أوراق مالية بدلاً من إبقائها على دفاترها قد تصرفت بتعقل، [بوجلal (2008م)، زميت وآخرون (2010م)]. وكانت الإجابة أن حفظ مثل هذه القروض في الدفاتر كان سيؤدي اضطرار تلك البنوك إلى تجشم عناء توفير كفاية رؤوس أموال ضخمة فضلاً عن مراقبة أداء القروض بتكاليف لن يتحملها أحدٌ غيرها. لكن بتحويل مثل تلك القروض (بمختلف درجات جودتها) إلى أوراق مالية تكون تلك البنوك قد تجنبت كل تلك التكاليف، بل وطرح المنتج الجديد على نحو متميز - وذلك بالتواطؤ مع وكالات التصنيف الائتماني والتي تلاقت مصالحها مع مصالح تلك البنوك في التربح من غياب أو نقص المعلومات لدى المستثمرين - فكان أن تعاضمت أرباح البنوك من تلك العمليات الطامسة لجذور القروض، وجمع المسؤولون التنفيذيون مكافآت سخية عن تصرفات تحمل

EDITORIAL

في طياتها نذر الأزمة ومسببات انهيار تلك المؤسسات عندما دقت ساعة الحقيقة وظهر الفشل المخبوء، [إتكنز وباربر (2008م)، حمدي (2009م)].

إن التعتيم الناتج عن تحويل القروض (بما فيها قروض الرهن العقاري) إلى سندات باسم الشركات التي تولت شراء تلك القروض من المقرضين الأصليين ثم قامت بخلطها وترقيعها ولصقها حتى صار المتداولون في هذه السندات لا يعرفون شيئاً عن الجذور الأصلية التي استخرجت منها هذه السندات، إنما يقوم على غياب وتخيب المعلومات عن المتعاملين في الأسواق المالية بكل ما في ذلك من غرر وجهالة. لذلك فقد تمثلت العلة هنا في إغفال رقابة النظام المالي وتوسع صناديق الائتمان في ابتكار أدوات مالية غير أكيدة بمفهوم "الائتمان المجازف" وما ينطوي على ذلك من أخطار الانهيار، [بوجلال (2008م)]. ومعلوم أن الإسلام فوق نهيهِ عن بيع المجهول جهالةً تفضي إلى الغرر، كان قد نهى ابتداءً عن بيع الديون. أما عن نهى رسول الله (ص) عن بيع المجهول، فعن حكيم بن حزام قال:

"أتيت رسول الله صلى الله عليه و سلم فقلت: يأتيني الرجل يسألني من البيع ما ليس عندي، أبتاع له من السوق ثم أبيعها؟ قال: لا تبع ما ليس عندك"، [رواه الخمسة وابن حبان و اللفظ للترمذي].

كما أثار عن النبي (ص) أنه نهى أصحابه عن بيع الديون خشية الوقوع في محذور الربا على ما في ذلك من خلاف بين المفسرين. فعن ابن عمر "أن النبي صلى الله عليه و سلم نهى عن بيع الكالئ بالكالئ"، [رواه الدارقطني]. ذلك أن بيع الديون إنما يقع بغرض التعجيل مع الوضع (الحسم أو الخصم)، وهو من الربا المحرم بنص قاعدة "ضع و تعجل"، وهو أمر ينطبق على جميع المعاملات التي تتضمن عمليات بيع و شراء المشتقات المالية.

وأخيراً فإن قلة من الناس تُدرك أفضل من جان كلود تريشييه، رئيس البنك المركزي الأوروبي، نطاق وتعقيد الأزمة الاقتصادية العالمية. وهو يختار تعبيراً مجازياً بسيطاً على أية حال لتوضيح سبب المسار الخاطئ للغاية الذي آلت إليه الأمور في النظام المالي العالمي حيث يقول؛ "وكأننا كنا متحمسين لإزالة عددٍ لا بأس به من الأكياس الهوائية من السيارة". ومع ذلك فإننا "الآن وبعد أن واجهنا حادثاً، فإننا مندهشون لرؤية هذا العدد الكبير من الجروح". ويمضي جان كلود تريشييه ليخلص إلى "أنه تم دفع الرأسمالية العالمية بطريقة متهورة، وأنه أن الأوانُ لصُنَاع السياسة لإعادة قراءة قوانين الطرق السريعة"، [إتكنز و باربر (2008م)].

ويبقى من المهم جداً أن نلاحظ أن مثل هذا الشعور قد تم التعبير عنه في عدة منتديات وبواسطة أشخاص مختلفين. فقد تمت الإشارة مثلاً إلى أن استهلاكاً بلا قيود يغذيه الاقتراض هو المسؤول عن الأزمة المالية في إشارة إلى سلوك المستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية تحديداً. في حين لم تسلم باقي البلدان الغربية أيضاً من التجريم؛ حيث أتهمت بأنها كانت مهملةً بصورة خطيرة في سياساتها إزاء مؤسساتها المالية، الأمر الذي يُعتبر بمثابة إخفاق في الإدارة المصرفية والذي رافقته في نفس الوقت

ثقافة الادخار المتدني والاستهلاك المرتفع. ولم تسلم حتى الصين ودول الخليج العربي الثرية (وإلى حد ما اليابان أيضاً) من اللوم بتسببها في تكديس الفقاعة الائتمانية من خلال مراكمة احتياطات مالية بالعملة الأجنبية ومن ثم إعادة استثمارها في أسواق الدين في السوق الأمريكية عوضاً عن توجيهها للاستثمارات الحقيقية في مشروعات البنية التحتية أو في إنتاج السلع والخدمات التي تحتاجها العديد من دول العالم الثالث في مجال التعليم والصحة والكهرباء والمياه وغيرها. و معلومٌ هنا أن الإسلام قد نهى عن هاتين المذمتين "الاستهلاك بلا قيود (الإسراف) و الاكتناز و الامساك عن الإنفاق (التقتير)". يقول الله تعالى [و الذين إذا أنفقوا لم يسرفوا و لم يقتروا و كان بين ذلك قواماً] ، [الفرقان (67)].

2-6 في مقترحات الحلول النظرية لمعالجة الأزمة:

لا أحد في العالم اليوم يستطيع أن يؤكد لك أنه يعرف تماماً ماذا كان يجب فعله حقاً في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، ولكنهم جميعاً يقولون إنه من المطمئن أن تعرف أن هناك من يحاول أن يفعل شيئاً، بما يعني ببساطة أن الأمر كان مفتوحاً على كل الاحتمالات.

لقد تراوحت مقترحات الحلول النظرية ما بين العمومي الذي يدعو إلى تغيير النظام المالي العالمي برمته، وغير المباشر الذي يشير إلى مكامن العلل في نظرية آلية السوق الحر، وحتى المباشر الذي يخلص بك إلى علاج محدد يقترحه على العالم للتصدي لمعالجة الأزمة وآثارها.

وفي الوقت الذي يتساءل فيه الكثيرون في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها حول "لماذا عليهم دفع مبالغ طائلة لحماية الاقتصاد من الانفجار من الداخل؟"، [الموقع الإلكتروني لصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية www.nytimes.com]، تحرص قلة من الناس على مناقشة الأثر غير الملموس لهذا الانهيار ممثلاً في الدمار الذي يلحق بالفكر الرأسمالي الغربي عموماً والأمريكي منه تحديداً وهو أثرٌ بنظرهم أعظم بكثيرٍ من الآثار المادية الاقتصادية. من ناحيةٍ أخرى يقول فرانسيس فوكوياما: "لا يمكن أن نبدأ البداية الصحيحة ما لم نتفهم بوضوح ما جرى وما ارتكب من أخطاء. ونحدد ما كان صحيحاً في النموذج الأمريكي، وما أعاقه ضعف التطبيق، وما يستحق أن ننبذه كلياً لخطئه"، [فوكوياما (2008م)].

ويمضي فوكوياما قائلاً: "مثل كل حركات التحول ضلّت ثورة ريغان (في إشارة إلى الرئيس الأمريكي الأسبق) طريقها لأنها أصبحت في نظر كثيرٍ من حواريينها أيديولوجيةً منزهةً من الخطأ وليست مجرد استجابةٍ عمليةٍ لعائدات دولة الرفاه الاجتماعي. وكان من بين مفاهيمها مفهومان بالغاً القداسة في نظرهم: أولهما اعتبار استقطاع الضرائب عملاً يحقق تمويل نفسه بنفسه، وثانيهما أن أسواق المال يمكن أن تقوم بتنظيم نفسها. فوفقاً للمبدأ الأول طُرحت فكرة أن هذه السياسة الضريبية تؤدي إلى مزيدٍ من النمو فتكسب الحكومات مزيداً من العائدات في نهاية المطاف. لكن النظرة التقليدية كانت أكثر موثوقية؛ فبدون أن تُخفض معدلات الاستهلاك، سينتهي بنا الأمر إلى عجزٍ مدمرٍ في الاقتصاد. ولقد عملت العولمة - للأسف - على إخفاء الخطل في منطق الاستقطاع الضريبي لعدة عقود. أما المبدأ الثاني

EDITORIAL

(تحرير حركة الأموال من القيود والضوابط) والذي روجت له مجموعات من المؤيدين في تحالف غير مقدس مع شركات وول استريت، فقد أدى تبني سياساتٍ وتشريعاتٍ تقوم عليه إلى نتائج (بل وحتى منتجات) جديدة كانت هي لب الأزمة الحالية. فالمؤسسات المالية تقوم على مبدأ الثقة وهو ما لا يتحقق إلا بالتزام الحكومات بالشفافية وفهم المخاطر التي تُدخل فيها أموال الآخرين. كذلك يعتبر هذا القطاع مختلفاً لأن انهيار أي مؤسسة مالية لا يؤدي فقط حملة الأسهم والموظفين العاملين فيها، وإنما ينداح ليؤثر على مصالح عددٍ كبيرٍ من الواقفين على جنبات المؤسسة، وهو ما يطلق عليه خبراء الاقتصاد اسم المظاهر الخارجية السالبة (Negative Externalities)، [فوكوياما (2008م)].

و لا خلاف في أن مثل هذه الثقة التي يتحدث عنها فوكوياما تتآكل و تندثر في ظل المعاملات و المبادلات المالية التي تسود في ظل النظام المالي الرأسمالي الغربي والتي تقوم في معظمها على الغرر والجهالة و تفضي بالتالي إلى النزاع، و قد نهى الاسلام عن قائمة يطول ذكرها من بيوع الجاهلية و معاملاتها انطلاقاً من علة الغرر التي تشوب تلك المعاملات، [الضريير(1990م)].

ويأسف فوكوياما لعدم أخذ العبرة، حيث يقول: "جاء الإنذار المبكر ممثلاً في الأزمة المالية الآسيوية في سنوات 97 – 1998م. ففي أعقاب انصياح دولٍ مثل تايلاند وكوريا الجنوبية للنصائح والضغط الأمريكية لتحرير أسواق المال فيها في أوائل التسعينات، تدفقت الأموال في اقتصاداتها مكونةً فقاعةً متوقعة. ومع أول إشاراتٍ بظهور المشكلات، خرجت هذه الأموال مسرعة". وللمفارقة فإنه يقول "ألا يبدو هذا أمراً مألوفاً؟"، مشيراً في المقابل إلى أنه " في ذات الوقت بقيت الصين وماليزيا بأسواقها المالية المغلقة والخاضعة للتنظيم الدقيق أقل عرضةً للشهاشة الاقتصادية".

ومع اعتراف العالم بحاجة الأسواق المالية و النظام المالي الدولي إلى المزيد من التنظيم و الرقابة في ظل الأزمة المالية الراهنة، فإنه لا أحد برأينا سوى النظام المالي الاسلامي يملك في الوقت الراهن إجاباتٍ متكاملةً – و إن كانت ما تزال على مستوى التنظير – حول ما يجب فعله من التنظيم و الضبط و الرقابة، و ما لا يجب فعله من المحظورات و المنهيات للحؤول دون تكرار الوقوع مرة أخرى في أتون أزمة مالية عالمية مماثلة في القريب العاجل. ذلك أن استمرار تفجر أزمات الديون السيادية من دولةٍ لأخرى بعد مضي كل هذا الوقت علي حدوث الأزمة العالمية إنما يعني شيئاً واحداً هو أنه ما تزال هناك حاجة لمخاطبة جذور و منابع المخاطر التي تهدد النظام المالي العالمي.

6-3 في بدائل المعالجات العملية للأزمة وتداعياتها:

أما في الجانب العملي، فقد تراوحت الدعوات إلى المعالجات وإصلاح النظام المالي العالمي من الدعوة إلى تأميم البنوك والافلاس المنظم لها إلى الحديث عن ضرورة اعتماد نظامٍ اقتصاديٍّ عالمي يقوم على مبادئ الرأسمالية الاجتماعية.

EDITORIAL

فقد دعا الخبير الاقتصادي الأمريكي كينيث روغوف، [الموقع الإلكتروني لمجلة اشبيغل الألمانية www.spiegel.de/] إلى ما أسماه الافلاس المنظم وتأمين البنوك التي تواجه صعوباتٍ كحلٍ ضروري لمواجهة الأزمة المالية الحالية مؤكداً أن الهدف من وراء هذه الخطوة ليس هو إنشاء بنوكٍ تابعةٍ للدولة، ولكن "الإشراف التام للدولة على عملية الافلاس". وأوضح أن من الأفضل لأي بنكٍ يحتاج لمئات المليارات من الدولارات لمواجهة الأزمة المالية الحالية أن يؤمم وأن تعاد هيكلته ثم تعاد خصخصة الجزء الأفضل منه بأسرع وقتٍ ممكن (بمعنى أن يتخلى أصحاب الحصص في البنوك المتعثرة عن حصصهم مقابل حصصٍ في هذه البنوك لدى إعادة خصصتها بعد إصلاحها).

في المقابل اعتبر روغوف أن إنشاء بنوكٍ تابعٍ للدولة وتخصيصه لشراء السندات المالية شبه المدومة من البنوك المتعثرة حسبما يدعو إليه البعض يعد بمنزلة إهداء البنوك أطناناً من أموال دافعي الضرائب مشيراً إلى أن المشكلة تكمن في أن الثقب الموجود في النظام المالي أكبر من حجم المبالغ التي كان يجري التحدث عن ضخها في النظام المالي الأمريكي في أوج الأزمة المالية. وفي ذلك يقول روغوف "عندما يتم سد مجرد جزءٍ فقط من هذا الثقب لن تعود البنوك لإقراض الأموال من جديد، وهذا هو مكن المشكلة، حيث أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تجد صعوباتٍ كبيرةً حالياً في توفير المال اللازم لها". من ناحيةٍ أخرى، دعت المستشار الألمانية أنغيلا ميركل (منتدى دافوس 39) إلى "ضرورة اعتماد ميثاقٍ اقتصاديٍ عالميٍ جديدٍ تلتزم به دول العالم وإنشاء مجلسٍ اقتصاديٍ دوليٍ تابعٍ للأمم المتحدة على غرار مجلس الأمن".

وركزت ميركل على ضرورة اعتماد "نظام سوقٍ اقتصاديٍ اجتماعيٍ" يعوّض عدم وجود هيكلٍ دوليٍ فعّالٍ. وقد جرت محاولاتٍ لتحديد محاوره في قمة العشرين التي انعقدت في لندن في الثاني من نيسان (أبريل) 2009م. و برأي ميركل فإن هذا هو الطريق الثالث بين الرأسمالية واقتصاد الدولة، لأن الدولة هي حارس النظام الاجتماعي، وأن التنافس الاقتصادي يحتاج إلى نوعٍ من المسؤولية الاجتماعية. ذلك أن "حرية الفرد يمكن تقييدها إذا سلبت حرية الآخرين".

ولخصت ميركل الحل الألماني في أنه "يجمع بين الحرية والعدالة الاجتماعية والنمو المستدام". ولا شك أن مثل هذا المنظور لا يذهب بعيداً عن مفهوم الحرية المقيدة بقيود الشرع وفق قواعد المسموحات (الحلال) والممنوعات (الحرام) وقاعدة أن "لا ضرر ولا ضرار" في المعاملات بين الناس.

أما إذا ما تساءلنا حول ما الذي فعلته الحكومات الغربية حتى الآن في مواجهة الأزمة المالية العالمية و تداعياتها، فإننا يمكن أن نوجز ما تم في هذه الناحية في الكلمات التالية: "التمرد على السياسات النقدية التقليدية واعتماد سياساتٍ نقديةٍ خارجةٍ على المؤلف"، [Welle (2008)]. وهو أمر يعني الحاجة إلى استدعاء الحلول من خارج إطار المنظومات التقليدية التي تعارف عليها العالم في أنظمتها المالية القائمة،

و يفتح الباب واسعاً أمام التجريب اعتماداً على البدائل المتاحة، بما في ذلك مقاربات النظام المالي الإسلامي.

1-3-6 الحلول التقليدية:

لقد اشتملت حزمة المعالجات التي تُصنّف على أنها ضمن الحلول التقليدية على كلٍ من الآتي:

1- ضخ المزيد من السيولة في الاقتصاد من خلال تضخيم احتياطات البنوك المركزية بشكلٍ كبيرٍ بهدف تلبية احتياجات القطاع الخاص للسيولة من خلال البنوك والمؤسسات المالية القائمة. ولكن استخدام هذه الآلية في مواجهة الأزمة المالية الراهنة قد خرج بها عن التقليدية التي عُرفت بها. فقد توقفت البنوك تماماً، كما هو معلوم، عن القيام بدورها الائتماني المعهود حتى غدت البنوك المركزية فعلياً وفقاً للفاينانشيال تايمز اللندنية "نماذج مركزية مطابقة للاعبين التقليديين في أسواق المال، وتحولت في بعض الحالات إلى مقرضٍ مباشرٍ للشركات من خلال شراء ديون الحكومة (سندات الحكومة) وشراء ديون القطاع الخاص (الأوراق التجارية) بأمل التوسع في عرض النقود". وخبرة دولة مثل اليابان والتي عُرفت بمقاييس "التسهيل الكمي في السياسة النقدية غير التقليدية"، أو "سياسة الائتمان القائم على التسهيل"، في هذه الناحية واسعة جداً.

و من المهم هنا ملاحظة أن النظام المالي الإسلامي بنهيه عن كنز المال و حضه على الإنفاق في سبيل الله، وبأخذه الزكاة من المال النامي حتى وإن كان عاطلاً ومحبوساً (بما يجبره على الحركة والدخول في دائرة الاستثمار)، فإنه يتيح سيولةً أكبر في الاقتصاد. هذا على مستوى الأفراد بالطبع. أما على مستوى المؤسسات و خاصةً المالية منها على وجه التحديد، فإن استبعاد الأموال المودعة في حسابات الاستثمار من قاعدة الودائع عند احتساب حجم الاحتياطي النقدي المطلوب من المصارف الاحتفاظ بها، سيعني بالضرورة سيولةً أكبر في النظام المصرفي الإسلامي مقارنةً بنظيره التقليدي الغربي.

2- ضمان الودائع المصرفية بهدف إعادة ثقة المودعين في الجهاز المصرفي. ذلك أن ثقتهم في الجهاز المصرفي قد ضعفت نتيجةً للأزمة المالية، وسارع المودعون إلى سحب أموالهم. لذلك فإن ضمان الحكومات للودائع كلها بنسبة 100% لمبلغ أي ودیعة في أي بنك، أضحى هو الحل الوحيد لإعادة الثقة المفقودة على وجه السرعة إلى الجهاز المصرفي من منظور المودعين. ولكن شيئاً من ذلك لم يتحقق إذ لم يتعد الضمان حدود الودائع الصغيرة والمتوسطة.

و بالمقابل فمن المعلوم هنا أن العلاقة بين المودعين و المصارف المستقبلية لودائعهم في النظام المالي الإسلامي تقوم على الضمان الكامل أصالةً و ليس فقط اضطراراً في ظروف الأزمات كما حدث لفترةٍ وجيزةٍ في ظل الأزمة المالية العالمية. يأتي ذلك عملاً بقاعدة "الخراج بالضمان" و التي تعطي للمصرف حق التصرف في ودائع المودعين و الانتفاع بعائدات استثمارها و المخاطرة بها مقابل ضمان

رد تلك الودائع لأهلها متى طلبوها، بل و غُرمها في حال هلاكها و ضياعها عملاً بقاعدة "الغرم بالغنم". فيكون على المصرف حينئذ غرمها بعد أن كان له وحده غنمها وفق هذه القاعدة.

3- خفض أسعار الفائدة بوتائر وسرعاتٍ غير مألوفةٍ إلى أن وصلت إلى مستوياتٍ تاريخيةٍ في كثيرٍ من الحالات وصولاً بها إلى الحد الأخير وهو الصفر. ومن المعروف تقليدياً أن البنوك المركزية كانت تلجأ عادةً إلى خفض أسعار الفائدة عندما تريد حفز الاقتصاد المتباطئ. ولكن حالما تقترب الفائدة من الصفر، فلا سبيل أمامها سوى اتباع تكتيكاتٍ أخرى. وهذا هو الذي جرى فعلاً في ظل الأزمة المالية الراهنة.

إن قيام المؤسسات المصرفية بتوفير التمويل مباشرةً للوحدات التي تقوم بالعمليات المنتجة للسلع والخدمات بدلاً عن استثمارها في أوراق الدين يقع في صميم أعمال المصرفية الإسلامية. كما أن ضمان الودائع مقابل عدم حصولها على عائدٍ ثابتٍ محددٍ سلفاً بوصفه من الربا المحرم شرعاً، يتيح للمصارف في الإطار المالي الإسلامي الانتفاع مقابل ذلك بعائدات استخدام تلك الأموال المضمونة المودعة لديها وفقاً لقاعدة "الخراج بالضمان".

وعلى الرغم من أن خفض سعر الفائدة الأساسي إلى الصفر لا يعني بالضرورة غياب سعر الفائدة في الاقتصاد، إلا أن المقارنة مع النظام المالي الإسلامي الذي يقوم على غياب سعر الفائدة كلياً (من خلال حرمة الربا)، تبقى واردةً في مثل هذه الحالة. وعندما تحل قاعدة "المشاركة في المغنم والمغرم" محل سعر الفائدة في العلاقة بين المؤسسات المصرفية والمتعاملين معها من المودعين والمقترضين، يُعاد توزيع المخاطر بين الطرفين بدلاً عن تركيزها (كما هو حادثٌ في النظام المالي التقليدي) في طرفٍ واحدٍ هو المصرف في حالة الإيداع والمقترضين في حالة الإقراض والتمويل، [حمدي(2009م)].

2-3-6 الحلول غير التقليدية:

لقد اشتملت الحلول غير التقليدية على:

1- تقديم ضماناتٍ للقروض المتعثرة؛ حيث أصبحت البنوك المركزية الملاذ الأخير للتأمين على المخاطر الكارثية لجميع فئات الأصول المالية وتواجه من جهتها بالتالي مخاطر عدم استرداد قروضها وتحولها إلى ديون هالكة.

و في هذه الناحية فإن مصرف الغارمين كأحد مصارف الزكاة في النظام المالي الإسلامي يشكل ضماناً و ملاذاً أخيراً للمدينين من المقترضين المعسرين، و لدائنيهم من المؤسسات المصرفية المقرضة بما لا يحوج البنوك المركزية إلى التدخل لمعالجة الأوضاع و التي لن تكون على أية حال بنفس مستوى الحدة التي شهدناها أخيراً في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة وذلك للأسباب المانعة التي أوردناها قبلاً.

EDITORIAL

2- إعادة رسملة البنوك؛ وذلك لما ظهرت شواهد تدل على أن معظم البنوك لا تملك السيولة الكافية نتيجةً لإحجام مودعيها عن الإيداع أو لتخلف مدينيها عن الوفاء بمسئولياتهم الحالية. أو أن بعض هذه البنوك لا تقوم بالإقراض لأنها تحتفظ بالسيولة للوفاء باستحقاقات أسهم الأفضلية (أي الأسهم الممتازة) الباهظة الثمن (وكثيراً من هذه الأسهم مملوكة للحكومات)، حيث تم اللجوء إلى إعادة الهيكلة بتحويل الديون المتعثرة إلى ملكية الحكومة مقابل حقوق سيطرة أو حتى حقوق ملكية للحكومة في البنوك الدائنة. أو تم تحويل الأسهم الممتازة إلى أسهم عادية ومن ثم تحويل الحكومات رقابة أكثر على تلك البنوك مقابل التنازل عن استحقاقات أسهمها الممتازة.

و يكفي هنا أن نشير إلى أنه في ظل النظام المالي الإسلامي، حيث تنتفي الفوائد الربوية والعائدات المضمونة المحددة سلفاً لأصحاب الأسهم الممتازة (لطبيعتها الربوية أيضاً)، فإنه ستتوفر للمصارف والمؤسسات المالية ظروف أفضل لكفاية رأس المال و ضمان السيولة الكافية التي تحول دون الحاجة إلى إعادة رسملة تلك المؤسسات كلما اضطربت الأحوال.

3- فرض قيود على عمليات البيع على المكشوف (Short-selling)؛ وذلك من خلال حظر التداول في أسهم عددٍ من المؤسسات الرائدة بما في ذلك البنوك الكبرى وشركات التأمين وشركات إدارة الموجودات بغرض تخفيف الضغوط على رساميلها ومن ثم مراكزها المالية نتيجة الانخفاض في أسعار أسهمها جزاء المراهنة التي تنطوي عليها عمليات البيع على المكشوف وتسببها في انهيار أسعار أسهم تلك المؤسسات والدفع بها نحو الإفلاس.

والمراهنة و القمار هي بالطبع من الأعمال التي نهى عنها الإسلام. هذا فضلاً عن أن البيع على المكشوف هو فوق ذلك من قبيل بيع الإنسان ما لا يملك، وهو أمر آخر نهى عنه الإسلام. فقد نهى رسول الله (ص) أصحابه عن بيع ما لا يملكون وفق نص حديث "لا تبع ما ليس عندك" السالف ذكره، و ذلك لما في هذا الأمر من غررٍ و جهالةٍ قد تفضي إلى النزاع.

لم يكن أمام الحكومات إنذاراً سوى التدخل من خلال الإقراض بشكل مباشر (الإقدام على مخاطرة ائتمانية) لحفز فئات معينة وتشجيع البنوك لتكون البادئة وإلا سينتهي بها الأمر لأن تكون هي ذاتها في أيدي الملكية العامة (التأميم).

لكن وبالرغم من كل تلك المعالجات بقي محرك الائتمان معطلاً لوقتٍ طويل كما نعلم بعد أن ضعف الوقع المنشود لتخفيض أسعار الفائدة، فكان لا بد من التفكير في عوامل تحفيز أخرى (في المالية العامة مثلاً وفقاً للمنظور الكينزي التقليدي) والمتمثل في خطط التحفيز المالي. وهي خطوة قد تبدو جذابةً للوهلة الأولى، ولكنها في ظل حجم الفجوة التي تم التمثيل لها في بعض الكتابات بالثقوب السوداء المعروفة في الفيزياء الكمية، تحتاج إلى إنفاق مبالغ كبيرة حتى تحقق التغيير المطلوب منها فعلاً (وهو

تغيير كبير) من أجل إحداث التحفيز الاقتصادي المرغوب وإعادة تحريك عجلة الاقتصاد (إنعاش وتحفيز الاقتصاد).

7- في الاتجاهات المستقبلية للمعالجات:

ماذا يخبئ المستقبل إذاً للنظام المالي العالمي؟ سؤال يحتاجنا أن نستقرئ المستقبل من خلال أدبيات التمويل والمالية العامة، ومن خلال مداوالات المؤتمرات العالمية حول الأزمة المالية التي كانت ولا تزال لا تنتفض إلا لتعود وتنعقد مرةً أخرى في خلال العامين الأخيرين، ثم من خلال ما كُتب ونُشر في وسائل الإعلام المختلفة في كل مكان. وإذا كان لنا أن نبدأ بهذه الأخيرة، [موقع صحيفة الاقتصادية السعودية www.aleqt.com ، موقع هيئة الإذاعة البريطانية www.bbcarabic.com]، فإن العام 2009م قد كان برأي بعضهم عام الإبداع في الخروج من الأزمة بأسس جديدة لعلاقة القطاع الخاص بالحكومة وبالمواطن بعدما انحسرت الثقة بالرأسمالية وسقطت على أنغام الطمع الرديء. "إنها سنة مراجعة النفس وإعادة النظر في العلاقة مع الآخر" كما يقول الكثيرون. وإذا كان لنجم جديد أن ينتج عن التفكير الجماعي في أزمة اليوم العالمية ليحل مكان القلق والضياع، فلعله يكون وليد الثقة والشراكة الجديدة نحو مستقبل من نوع آخر في "إزم (ism)" تقع ما بين الرأسمالية والاشتراكية أو فوقهما معاً، [درغام (2009م)].

لقد تحركت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما بسرعة أكبر لتشديد القيود على النظام المالي من خلال إجراءاتٍ هدفها التأثير على المؤسسات إضافة إلى الأدوات المالية التي لا تخضع للرقابة، وعلى رأس كل ذلك مراقبة التعامل في المشتقات والتي كانت محور الأزمة المالية، [الموقع الإلكتروني لصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية www.nytimes.com]. ولقد شهد العام 2010م إقرار قانون الإصلاح المالي والمصرفي المعروف باسم قانون وول استريت كأول قانون إصلاح مالي ومصرفي منذ ثلاثينيات القرن العشرين. ويهدف القانون الذي وصفه الرئيس الأمريكي بأنه "أقوى وسيلة لحماية المستهلكين في التاريخ" لمعالجة ما سُميت بنقاط الضعف الأساسية في النظام المالي الغربي، وذلك من خلال تقوية أنظمة المصارف وحماية مستهلكي الخدمات المالية بدلاً عن حماية مقدمي تلك الخدمات من المؤسسات الدائنة. كما أقرت الحكومة الألمانية مسودة قانون يمنع البيع على المكشوف على كافة الأسهم المدرجة في الأسواق المالية الألمانية.

أما صندوق النقد الدولي فقد حددت دراسة صدرت عنه في العاشر من مارس 2009م خمسة مواطن ضعف أساسية في النظام المالي العالمي يزعم طرحها على طاولة قمة مجموعة العشرين التي تضم اقتصادات العالم الكبرى بغية التوصل إلى مخططٍ مبدئي لإصلاح "الكيفية التي يتم بها تنظيم الأسواق

EDITORIAL

المالية حالياً"، وتعزيز فاعلية المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وذلك في اجتماع القمة الذي عُقد في لندن في الثاني من نيسان (أبريل) 2009م.

لقد قالت تلك الدراسة التحليلية أنه يتعين "توسيع الحدود التنظيمية أو نطاق التنظيم" لكي يشمل كل الأنشطة التي تشكل مصدر خطرٍ على الاقتصاد ككل. وأنه ينبغي "المحافظة على مرونة التنظيم" كي يواكب المبتكرات المستجدة في الأسواق المالية، وأن "يُرَكِّز على الأنشطة وليس على المؤسسات"، كما ينبغي "الحيلولة دون تركيز المخاطر بما يتجاوز حدود التنظيم". وستكون أولى الخطوات المهمة في هذا الصدد هو توضيح أثر التفويض الرقابي على الاستقرار.

المعالجات القادمة إذاً، وفق هذا المنظور، ترمي لإدخال تعديلاتٍ حقيقيةٍ في النظام المالي العالمي وليست مجرد إصلاحاتٍ شكليةٍ مع بقاء النظام على حاله كما كان يحدث في السابق. ففي أوج الكساد العظيم أطلق فرانكلين ديلاانو روزفلت، حاكم ولاية نيويورك وقتها (الرئيس الأمريكي في وقتٍ لاحق) دعوته الشهيرة في العام 1932م إلى "التجريب الجريء المثير". وفي ظل الظروف الاقتصادية الكارثية التي يمر بها الاقتصاد العالمي اليوم، يبدو أن الناس في حاجةٍ إلى مستشارين مستعدين لتجربة أفكارٍ جديدةٍ لم تختبر من قبل (مع ضمان عدم ارتكاب أي أفعالٍ حمقاء). إن العديد من الإشارات الواردة في بدائل المعالجات التي يجري التداول حولها تدل على أن بعض مكونات الأنموذج المالي الإسلامي ليست ببعيدةٍ عن ساحة التجريب و إن لم يسمها الناس بمرجعيتها الإسلامية. فالعديد من المعالجات التقليدية و غير التقليدية التي جرى و يجري تجريبها في ظروف الأزمة المالية العالمية الراهنة تقع وفق تحليلنا الوارد أعلاه في صميم مطلوبات المبادئ الحاكمة للنظام المالي الإسلامي المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية.

8- ملامح الإلتقاء بالنظام المالي الإسلامي:

إن الدعوات إلى البحث عن طريقٍ ثالثٍ قد تجلت في العديد من الأفكار التي طُرحت في المؤتمرات والندوات ووسائل الإعلام المختلفة في الآونة الأخيرة. ولعل أهم الملامح المشتركة بين ما أوردتها تلك الدعوات و الأفكار و طالبت بوجودها في النظام المالي العالمي البديل و بين ما تدعو إليه القواعد و المبادئ الحاكمة للنظام المالي الإسلامي ما يلي:

1- ازدياد الإسراف والإنفاق الاستهلاكي الذي يطبع سلوك المستهلكين في الغرب عموماً والولايات المتحدة الأمريكية تخصيصاً.

2- الامتناع من التقدير والسلوك الإذخاري الذي يطبع نمط الحياة في دول الفائض التجاري كالصين واليابان مثلاً بما يؤدي إلى خللٍ مدمرٍ في التجارة العالمية.

3- ضرورة استدعاء الأخلاق إلى الأسواق والمعاملات الاقتصادية وسلوك الأفراد الاقتصادي بعيداً عن مظاهر الجشع و الأنانية التي ظلت تطبع السلوك و المعاملات في الأسواق المالية العالمية.
4- استهجان انفراد طرفٍ بالترّيح على حساب طرفٍ آخر دون المشاركة في المخاطر كما في حالة مكافآت المديرين التنفيذيين في الشركات الكبرى المتعثرة جرّاء الأزمة المالية العالمية.
أما المعالجات العملية التي تم اللجوء إليها في مواجهة الأزمة المالية العالمية الراهنة، فقد تميزت هي الأخرى بسمات تستلهم النموذج الإسلامي من شاكلة:

1- تحريك أسعار الفائدة نزولاً وصولاً بها إلى مرحلة العدم في بعض الحالات. فقد تسبب سعر الفائدة المرتفع في تدمير الاقتصادات. والآن، وبعد أكثر من عامين على بدء الأزمة، يتم استبعاد سعر الفائدة عملياً من المعادلة لأجل إنعاش وإعادة تحفيز تلك الاقتصادات حتى تعود عمليات إنتاج واستهلاك السلع والخدمات وخلق الوظائف بما ينفع الناس.

2- السعي لتوفير التمويل مباشرةً إلى القطاعات الإنتاجية التي تمثل عصب الاقتصاد الحقيقي متجاوزين بذلك أسواق المال ومؤسسات الوساطة المالية الأخرى في إشارة إلى أن تلك القطاعات الإنتاجية هي المصدر الموجد والمحرك الحقيقي للنمو المستدام. و لن يتم ذلك النوع من التمويل التنموي إلا بإعمال مبدأ المشاركة في المغنم و المغرم؛ بمعنى تبني الصيغ التي تقوم على المشاركة في الأرباح و الخسائر بدلاً عن انفراد أحد الأطراف بالربح و تحمّل الطرف الآخر للخسارة.

3- تقييد الأنشطة المالية التي تُمثّل في حقيقتها مراهناتٍ ومقامراتٍ على النتائج الاحتمالية في الأسواق المالية من شاكلة البيع على المكشوف عوضاً عن الانخراط في المخاطر التشغيلية للاقتصاد الحقيقي الذي ينتج السلع والخدمات ويخلق الوظائف.

9- الخلاصة:

في خلاصة موجزة فإن الأزمة المالية العالمية قد أكدت على افتقار العالم إلى نظامٍ مالي أفضل ، وأن القول بأن الرأسمالية قادرة على تصحيح نفسها لم يعد قائماً. لقد بدت الأزمة حتى وفق تقديرات بعض أركان النظام المالي الغربي قدراً محتوماً تسببت فيه المعاملات التي تنطوي على سلوكٍ ربوي في المبادلات و البيع على المكشوف إلى جانب عمليات إعادة بيع الديون. وقد فاقم من آثار تلك الأزمة الإطار القيمي الذي تجري فيه تلك المعاملات، وهو إطارٌ لا يتناهى عن الجشع الجامح والغرر في المعاملات الأمر الذي تم التعبير عنه بقصور لوائح الإشراف على المؤسسات المالية. كما يؤطر هذا الإطار للحياة من خلال فرضيات الحاجة إلى إشباع الحاجات الإنسانية التي لا تتجاوز متع الحياة الدنيا. و قياساً على المعالجات التي تم تبنيها في العديد من الاقتصادات الغربية للتصدي للأزمة و ذبولها، فإن البديل الذي بمقدوره تقديم المعالجات الممكنة لتلافي عيوب و أمراض النظام المالي العالمي القائم

EDITORIAL

اليوم يتمثل - وفقاً لبعض نتائج العرض و الاستقراء التي انتهت إليها هذه الورقة - في القواعد الأساسية الحاكمة للنظام المالي الإسلامي و التي تجرّم الفائدة المصرفية باعتبارها من الربا المحرّم شرعاً، و تمنع بيع الديون ليس فقط بحسبان أنّ مثل ذلك البيع يفتح باباً من أبواب الربا، و إنما لمساهمة مثل ذلك الفعل في خلق فقاعة الديون في الأسواق المالية حتى وفق التشخيص الوضعي للمعاملات المالية في تلك الأسواق.

ثم إن قواعد النظام المالي الإسلامي تمنع الغرر في العقود والمعاملات. و في سبيل ذلك فإنها تمنع العديد من البيوع التي تعد من عقود الغرر كبيع المجهول و بيع المرء ما لا يملك...إلخ. كما أن من أهم مبادئ النظام المالي الإسلامي الحاكمة للمخاطر التي تسود في المعاملات المالية و الاستثمارية مبدأ "الغنم بالغرم" الذي يرمي إلى قيام العلاقة بين الشركاء علي قاعدة المشاركة في الأرباح و الخسائر عوضاً عن استئثار أحد طرفي المعاملة بالربح على حساب الطرف الآخر، فيسهم بذلك في توزيع المخاطر في مجتمع المال و الأعمال بشكلٍ أوفق و أرفق يحول دون تركيز المخاطر الذي يشكل بطبيعته منطلقاً لنشوء الأزمات المالية.

غير أنه من المهم أن نعترف هنا أن النظام المالي الإسلامي هو الآخر غير محصّن كلياً من المخاطر أيضاً. ولذلك فإنه كنظيره التقليدي قابل للتأثر بالأزمات المالية. لكن وفي ظل التزام الأفراد والوحدات (مستهلكين ومنتجين) إلى جانب المصارف والمؤسسات المالية في مثل هذا النظام بمبادئ الشريعة الإسلامية، فإنه ستتوفر له من الظروف والمقومات ما يسهم في الحد من عمق أية أزمة مالية وتداعياتها. فعلى مستوى المنتجين والمستهلكين؛ سنتنفي مظاهر الهدر في العمليات الإنتاجية سلماً وموارد نتيجة الوقوف عند حدود الطيبات وتجنب الخبائث وفقاً لمنظور الشرع والدين. كما سيقبل الشطط في سلوك المستهلكين تلافياً للنقيضين المذمومين دينياً (التبذير والتقتير).

أما على مستوى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، فإنه يتوقع أن تكون التصرفات المالية أكثر تقييداً لناحية التزام هذه المؤسسات بمعايير إدارة المخاطر حيث "لا ضرر ولا ضرار"، وانتفاء التعامل بالفائدة وبيع الديون. كما أن طبيعة المجتمع المسلم تعني أن يتم التعامل المالي بين الأطراف المتعددة فيه في إطارٍ يحظر فيه على المتعاملين تعريض أنفسهم لمخاطر المضاربة والمغامرة حتى وإن أرادوا وارتضوا هم ذلك لأنفسهم.

فتكون النتيجة أن تدار كافة عمليات الإنتاج والإستهلاك والتعرض للمخاطر في الأنموذج الإسلامي بشكلٍ أكثر فعاليةً لتحقيق أعلى عائدٍ ممكنٍ مع الالتزام (الديني والقانوني) بما يقيد سلوك الأفراد والوحدات من القيود والحدود، إلى جانب الابتعاد عن المحظورات التي تُشكل مُدخلاً لحدوث الأزمات المالية.

المراجع والمصادر

أولاً : القرآن الكريم.

ثانياً: السنة النبوية المطهرة:

1- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري.

2- صحيح الترمذي بشرح ابن العربي، أبو عيسى محمد بن عيسى السلمي.

3- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري.

ثالثاً: المراجع العربية:

1- إتكنز، رالف وليونيل باربر (2008م)، "أوروبا في مواجهة مع الحالة الهشة للنظام المالي العالمي"، صحيفة الفاينانشيال تايمز اللندنية، نقلاً عن صحيفة الوسط الاقتصادي السودانية، العدد (388)، الأربعاء 2008/12/31م، ص 9.

2- الضرير، الصديق محمد الأمين (1990م)، الغرر و أثره في العقود في الفقه الاسلامي: دراسة مقارنة، ط.2، دار الجيل-بيروت، لبنان، الدار السودانية للكتب- الخرطوم، السودان.

3- بوجلل، محمد (2008م)، "مقاربة اسلامية للأزمة المالية"، جامعة المسيلة، الجزائر.

4- جحنيط، مريم (2009م)، "الأزمة المالية العالمية و معالم البديل الإسلامي"، بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمة المالية العالمية و كيفية معالجتها من منظور الاقتصاد الغربي و الإسلامي، جامعة الجنان، لبنان.

5- حمدي، عبد الرحيم (2008م)، "الأزمة المالية العالمية و ما يمكن أن يقدمه الفكر الاقتصادي الإسلامي من حلول لها"، محاضرة بنك فيصل السنوية، اتحاد المصارف السودانية، الخرطوم، السودان.

6- حمدي، عبد الرحيم (2009م)، "الأزمة المالية العالمية و أثرها على الفكر الاقتصادي الإسلامي"، مجمع الفقه الإسلامي، جدة، المملكة العربية السعودية.

7- درغام، راغدة (2009م)، "فرصة أمام الدول العربية للتأثير في مرحلة ما بعد الأزمة المالية"، صحيفة الأيام السودانية، العدد (9317) 2009/1/31م، ص 3.

8- زميت، فؤاد، مليك محمودي، و كريم جايز (2010م)، "دور المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية العلوم الادارية و المالية، جامعة فلادلفيا، عمان، الأردن.

9- فوكوياما، فرانسيس (2008م)، سقوط النموذج الأمريكي، ترجمة عمر بابكر سليمان، صحيفة المستقلة السودانية، العدد رقم (4) 2008/12/23م، ص 9.

EDITORIAL

رابعاً : المراجع الأجنبية:

- 1- Jickling, Mark (2008), “CRS Report for Congress: Averting Financial Crisis”, Congressional Research Service .
- 2- Welle, Deutsche (2009), “Joseph Stiglitz: Nationalized Banks Are 'Only Answer”, The Financial Times, Friday 06 February 2009.

خامساً: مواقع الإنترنت:

1. الموقع الإلكتروني لصحيفة الاقتصادية السعودية www.aleqt.com
2. الموقع الإلكتروني لهيئة الإذاعة البريطانية www.bbcarabic.com
3. الموقع الإلكتروني لصحيفة الفاينانشيال تايمز البريطانية www.ft.com
4. الموقع الإلكتروني لصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية www.nytimes.com
5. الموقع الإلكتروني لمجلة اشبيغل الألمانية www.spiegel.de/